أثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية (الأقصى) على الاقتصاد الإسرائيلى

وحيد محمد مهدى عامر*

تعرض الاقتصاد الإسرائيلى لخسائر كبيرة بسبب الانتفاضة الفلسطينية الثانية التى اندلعت فى سبتمبر ٢٠٠٠ فيما عرف باسم انتفاضة الأقصى . فقد ساهمت هذه الانتفاضة فى وقوف الاقتصاد الإسرائيلى على مشارف أزمة اقتصادية طاحنة جاءت على خلفية انتعاش مر به الاقتصاد الإسرائيلى، والذى بلغ ذروته فى النصف الأول من عام ٢٠٠٠ . كما جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، فى الولايات المتحدة لتزيد من حدة المشكلة الاقتصادية فى إسرائيل .

لقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) لتنهى حالة النهوض والنمو السريع التى حققها الاقتصاد الإسرائيلى والتى وصلت إلى ذروتها فى عام ٢٠٠٠ ، مدعوماً باستثمارات أجنبية ضخمة تدفقت على إسرائيل وتم توجيهها إلى المجالات التى تتسم بالتقنية العالية، ومدعوماً أيضاً بالمساعدات الكبيرة التى ما زالت تتدفق عليها من الخارج والتى تعتبر سمة رئيسية من سمات الاقتصاد الإسرائيلى منذ قيام الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وحتى الآن رغم تغير دور هذه المساعدات من صناعة إنشاء دولة جديدة إلى دعم وتطوير هذا الاقتصاد بعد إتمام بنائه والمساعدة فى رفع مستويات المعيشة للإسرائيليين بشكل شبه مفتعل لزيادة جاذبية الدولة الإسرائيلية للمهاجرين الجدد ، وتمويل عمليات التسلح لهذه الدولة للحفاظ على وجودها وزيادة قدراتها على العدوان والاحتلال ، وأيضاً لإرهاب الدول المجاورة لها. ثم تحول هذا الدور إلى تمويل إنشاء قاعدة

* د.وحيد محمد مهدى عامر- مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية أكاديمية القاهرة الجديدة .

صناعات حربية وطيدة تمثل اساس النشاط التصديرى لاسرائيل من الاسلحة والمعدات، ونعتقد ان هذه القاعدة هى التى تعلق عليها إسرائيل اماالاً واسعة فى محاولاتها لتصبح الدولة العظمى فى منطقة الشرق الأوسط.(ومما يذكر أن المساعدات الخارجية المعلنة التى تدفقت على إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨م وحتى نهاية عام ٢٠٠١ بلغت نحو ١٧٦ مليار دولار بالأسعار الجارية ، منها ٩١,٥ مليار دولار مساعدات أمريكية [١] . هذا فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التى تدفقت على إسرائيل فترة طويلة بهدف دعمها فى ظل غياب كثير من الشروط الأساسية التى يمكن أن تجذب أى استثمارات أجنبية وعلى قمة هذه الشروط الاستقرار الأمنى الخارجى والداخلى .

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض جوانب الاقتصاد الإسرائيلى وأدائه منذ عام ١٩٤٨ وحتى نهاية القرن العشرين ، حتى نتعرف على عناصر القوة والضعف فى هذا الاقتصاد الفريد فى نوعه . وكذا بيان أثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية على أداء الاقتصاد الإسرائيلى. وسوف نتناول هذه الدراسة على النحو التالى :

أولا: مراحل تطور وأداء الاقتصاد الإسرائيلى .

ثانيا: أثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية على الاقتصاد الإسرائيلى .

ثالثا: الآثار الناجمة عن الانتفاضة الفلسطينية الثانية على القطاعات الاقتصادية فى إسرائيل.

رابعا: الرؤية الإسرائيلية للتغلب على مشكلة الركود الاقتصادى .

خامسا : الاستنتاجات .

أولاً : مراحل تطور وأداء الاقتصاد الإسرائيلى

١- السمات الرئيسية لكل مرحلة

يمكن تقسيم عملية التطور فى الاقتصاد الإسرائيلى منذ إعلان قيام دولة إسرائيل إلى المراحل الآتية :

أ - المرحلة الأولى وتغطى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ .

ب - المرحلة الثانية وتغطى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٢ .

جـ- المرحلة الثالثة وتغطى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٥ .

د - المرحلة الرابعة وتغطى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ .

هـ- المرحلة الخامسة وتغطى الفترة من ١٩٩٥إلى ٢٠٠١ .

أ - المرحلة الأولى : الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٤ (مرحلة التقشف)

وتعرف بمرحلة التنمية الزراعية التى قامت على القروض التى تم الحصول عليها من بنك التصدير والاستيراد الأمريكى ، ومن ريع البيع الإجبارى (العقائدى) للسندات الإسرائيلية فى كل من أمريكا وأوروبا الغربية منذ عام ١٩٥١ . وقد نتج عن التوسع فى هذا النشاط زيادة كبيرة فى حجم الطلب العام فى الأسواق ، ومن ثم زيادة الأسعار مما أدى فى التحليل النهائى إلى حدوث ضغوط تضخمية . ودفع الحكومة إلى اتباع سياسة تقشفية ، حيث تدخلت الحكومة فى توزيع السلع الرئيسية من الغذاء والملابس والمواد الأولية، ثم قامت بسحب العملة الصعبة عن طريق إعطاء اصحابها سندات حكومية إلا أن هذه السياسة فشلت فى الحد من هذه الضغوط التضخمية ، فزادت معدلات البطالة وانتشرت السوق السوداء مع ازدياد العجز فى ميزان المدفوعات ، الأمر الذى دفع الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها للحد من الواردات وزيادة الصادرات[٢] .

ب - المرحلة الثانية الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٢ (النمو الاقتصادى المتسارع)

وتعرف بمرحلة التنمية الاقتصادية الموجهة بالاستثمار فى قطاع الصناعة ، حيث زاد الناتج القومى بمعدل ٦,٥ ٪ فى المتوسط سنوياً . وعلى الرغم من عدم استطاعة القطاع الزراعى الوفاء بحاجات السوق من ناحية الغذاء بسبب صغر المساحة المتاحة وندرة الموارد المائية ، إلا أنه ساهم بنحو ١٥ ٪ فى الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٥٨ . إلا أن نسبة مساهمته قد تراجعت إلى ١٠ ٪ عام ١٩٦٦ بسبب صغر المساحة وندرة المياه . الأمر الذى دفع الحكومة إلى تشجيع الاستثمار فى القطاع الصناعى منذ أوائل العقد الخامس من القرن الماضى، فزادت نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج القومى الإجمالى من ٤,٢ ٪ عام ١٩٥٠ إلى نحو ١٢,٣ ٪ خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٤[٣] . ويفهم مما سبق أن النمو الاقتصادى خلال هذه الفترة قد يعزى إلى رأس المال الخارجى الذى تدفق على إسرائيل فى صورة التعويضات الألمانية والتبرعات من الجاليات اليهودية وريع السندات الإسرائيلية . أى لم يكن هناك تراكم رأسمالى داخلى ، حيث لم يكن هناك ادخار قومى. فقد تلقت اسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ حوالى ٢٠ مليون دولار منها ٦٧٪ فى صورة منح وتبرعات من المنظمات الصهيونية والحكومة الامريكية و التعويضات الالمانية. [٤]

جـ - المرحلة الثالثة : الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥ (الكساد التضخمى)

حيث تراجع الاقتصاد الإسرائيلى حتى أن معدل النمو بلغ الصفر فى بعض سنوات هذه المرحلة،

بينما لم يتجاوز هذا المعدل ٣ ٪ فى المتوسط سنوياً [٥] . وقد صاحب ذلك عجز فى كل من ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية . وقد لجأت الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية تهدف لمعالجة مشكلة التضخم المالى من خلال خفض الإنفاق العام ، وخفض درجة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى. إلا أن حكومة الليكود الجديدة سارعت فور توليها الحكم إلى تغيير هذه السياسة لتحل محلها برامج لبناء المستعمرات الجديدة بالإضافة إلى احتلال الجنوب اللبنانى، مما يعنى زيادة الإنفاق الحكومى بشكل ظاهر ، كما ألغت العديد من القيود التى كانت تعترض تحركات رأس المال، وكذا إلغاء بعض الضرائب والتوجه نحو سياسة الخصخصة . الأمر الذى أدى فى التحليل النهائى إلى ارتفاع معدل التضخم الذى وصل فى منتصف الثمانينات إلى حدود أوشك معها معظم النظام المالى على الانهيار، لو لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية كبيرة لإسرائيل . ومما لا شك فيه ، أن حرب ١٩٧٣ كان لها أثر قوى نتج عنه إرباك شديد فى العملية الإنتاجية بسبب حرمان القطاعات الإنتاجية من الأيدى العاملة، بالإضافة إلى زيادة حجم الإنفاق العسكرى وكذا الارتفاع المفاجئ فى أسعار البترول خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ . فقد ارتفعت تكلفة استيراد البترول إلى إسرائيل من ٩٨ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ١,٨ مليار دولار نهاية عام ١٩٧٩.[٦]

د - المرحلة الرابعة : الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ (الإصلاح الاقتصادى)

مر الاقتصاد الإسرائيلى خلال هذه الفترة بمرحلة من الإصلاح الاقتصادى ، بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية ، فقد زاد معدل التضخم بدرجة غير مسبوقة ليصل الى ١٩٥٪ عام ١٩٨٥ ، مما دفع بعض أصحاب القرار فى إسرائيل إلى المطالبة باستخدام الدولار الأمريكى بدلاً من الشيكل الإسرائيلى الذى كاد أن يصل إلى مرحلة يفقد فيها الشيكل الإسرائيلى قيمته . فقد كان العجز فى ميزان المدفوعات الإسرائيلى يضغط باستمرار على الرصيد لدى البنك المركزى من العملات الأجنبية ، حتى تدنى هذا الرصيد إلى درجة بالغة الخطورة .[٧]

وقد فشلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فى التغلب على أزمة إسرائيل الاقتصادية، حتى تمكنت حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٨٤ من كبح جماح التضخم ، وذلك من خلال اتباعها سياسة تهدف إلى خفض كل من الاستهلاك العام والخاص ، حيث خفض الاستهلاك العام عن طريق خفض عجز موازنة الحكومة بمقدار ١,٥ مليار دولار (٧,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) ، بينما خفض الاستهلاك الخاص من خلال الإيقاف المؤقت للعلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار . كما تم تخفيض

العملة الإسرائيلية بنسبة ٢٠ ٪ .[٨]

ونتيجة للإجراءات السابقة تم خفض معدلات ارتفاع الأسعار من ١٩٥ ٪ عام ١٩٨٥ ليصل إلى ١٨ ٪ عام ١٩٩٠ ، مع تراجع العجز فى الميزان التجارى بشكل كبير (وصل إلى الصفر فى بعض السنوات)، وكان متوسط العجز ١ ٪ من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، مقابل ١١ ٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . [٩]

وفى عام ١٩٩٢ ، وضعت الحكومة الإسرائيلية أهدافاً اقتصادية محددة حتى عام ٢٠٠٠ ، تهدف إلى تقليص دور القطاع العام فيها ،أو بكلمات أخرى إجراء تعديلات فى الهياكل الأساسية عن طريق الخصخصة وذلك على مراحل . الأمر الذى يفهم منه رغبة الحكومة الإسرائيلية فى كسر حدة الاحتكارات المركزية، وتقليل وزن القطاع العام وتحويل الحكومة من سلطة تنفيذية إلى سلطة رقابة وإشراف على التنافس فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

هـ- المرحلة الخامسة : الفترة ١٩٩٥ ـ (مرحلة الانتعاش الاقتصادى)

بلغ الاقتصاد الإسرائيلى ذروة انتعاشه الاقتصادى وذروة نموه الاقتصادى عام ٢٠٠٠ ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى نحو ٦,٢ ٪ [١٠] . وكان من الممكن أن يزيد هذا المستوى لولا انفجار الانتفاضة الفلسطينية خلال هذا العام والتى خلقت حالة من الاضطراب والتوتر الأمنى فى إسرائيل . الأمر الذى أثر على القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية للتوتر الأمنى مثل السياحة ، والفنادق والمطاعم، والطيران . كما أثر على القطاعات المعتمدة على العمالة الفلسطينية أو على تصدير إنتاجها إلى الأسواق الفلسطينية التى تعد ثانى أهم سوق للصادرات السلعية الإسرائيلية بعد السوق الأمريكية مباشرة وقبل أى سوق أوروبية منفردة .

فقد قاد قطاع الصادرات الصناعية والصناعات فائقة التقنية عملية النمو الاقتصادى فى إسرائيل . حيث ساهمت الصناعات التكنولوجية بنحو ٢٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وبلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية نحو ٤٠ مليار دولار كما بلغت قيمة الصادرات باستبعاد صادرات الماس المصقول نحو ٢٤,٥ مليار دولار ، كما وصل إجمالى الاستثمارات الأجنبية نحو ٢,٨ مليار دولارعام ٢٠٠٠ مقابل ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، وهى الاستثمارات التى شكلت فيها الاستثمارات الأمريكية فى مجال الصناعات فائقة التقنية نسبة تزيد عن ٧٠ ٪ . وقد تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت ٥ مليار دولار عام٢٠٠٠ ، بينما بلغ إجمالى الاستثمارات

الأجنبية (مباشرة وغير مباشرة) نحو ٨ مليار خلال نفس العام [١١] . ويبين جدول (١) التالى تطور معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ .

وبدراسة المؤشرات المالية فى إسرائيل نلاحظ تراجع معدل التضخم من ١٧,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ١,١ ٪ عام ٢٠٠٠ . وعلى الرغم من هذا الانخفاض الكبير، إلا أنه قد حدث فى سياق تراجع المعدل العالمى للتضخم ، إلا أن هذا لا يمنع كون هذا التراجع مؤشراً جيداً على نجاح السياسة المالية والسياسة النقدية للحكومة الإسرائيلية بكل المقاييس . كما انخفض العجز فى الموازنة العامة إلى ١٪ عام ٢٠٠٠ ، مقابل ٦ ٪ عام ١٩٩٥ ، كما انخفض العجز فى الميزان التجارى إلى ٤,٩ مليار دولار، كما استقر معدل نسبة خدمة الدين العام عند ٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠ ، مقابل نسبة ٢٥ ٪ فى منتصف التسعينات من القرن الماضى . [١٢]

جدول (١)

تطور معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى

الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

السنة	معدل النمو ٪
١٩٩٠	٦,١
١٩٩١	٦,٣
١٩٩٢	٦,٦
١٩٩٣	٣,٦
١٩٩٤	٦,٩
١٩٩٥	٦,٨
١٩٩٦	٤,٥
١٩٩٧	٣,٣
١٩٩٨	٢,٧
١٩٩٩	٢,٦
٢٠٠٠	٦,٢

المصدر : IMF, World Economic Outlook, several issues

وبالنسبة لسوق العمل ومستوى المعيشة فقد تراجعت معدلات البطالة فى سوق العمل الإسرائيلى عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٨ ٪ مقابل ٨,٩ ٪ عام ١٩٩٩ . وكان هذا المعدل قد وصل إلى ١١,٢ عام ١٩٩٢، ومن ناحية أخرى فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى ليصل إلى نحو ١٧,٥ ألف دولار نهاية عام ١٩٩٩، مقابل ١١ ألف دولار فقط فى بداية التسعينات . وتشير الجدول(٢) التالى إلى معدلات البطالة فى إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ .

وتبين المؤشرات السابقة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلى قد وصل عام ٢٠٠٠ قبل انفجار الانتفاضة الفلسطينية إلى مستوى اقتصادى مرتفع للغاية ، لم تصل إليه غالبية دول العالم خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة نسبياً .

وتكمن أهمية هذا الانتعاش الذى وصل إليه الاقتصاد الإسرائيلى عام ٢٠٠٠ فى أنه يعزى إلى انتعاش قطاع الصناعات الإسرائيلية فائقة التقنية ، الأمر الذى يعكس تحولاً وتطوراً فى هيكل

جدول (٢)

معدلات البطالة فى إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

السنة	المعدل ٪
١٩٩٠	٩,٦
١٩٩١	١٠,٦
١٩٩٢	١١,٢
١٩٩٣	١٠
١٩٩٤	٧,٨
١٩٩٥	٦,٩
١٩٩٦	٦,٧
١٩٩٧	٧,٧
١٩٩٨	٨,٧
١٩٩٩	٨,٩
٢٠٠٠	٨,٨
٢٠٠١	٩,٣
٢٠٠٢	١٠,٧

المصدر للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ . Israel Ministry of Finance ,Israel, 1999

المصدر للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ متوقع . IMF, World Economic Outlook, October 2002

الاقتصاد الإسرائيلى فى حين كان النمو الاقتصادى القوى الذى حققه الاقتصاد الإسرائيلى فى النصف الأول من التسعينات فى القرن الماضى معتمداً على الاستهلاك الخاص المتزايد بسبب تزايد معدلات الهجرة . مما جعل الخبراء الإسرائيليين ودوائر الاقتصاد الرسمية الإسرائيلية ترى أن هذا النمو ما هو إلا قاعدة لصعود مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلى وتحقيق نوع من النمو المستقر الذى لم تشهده إسرائيل من قبل.[١٣] الامر الذى جعل الحكومات الاسرائيلية المتتابعة لا تهتم بعملية تحقيق السلام فى المنطقة، حيث شعرت بانها قادرة على تحقيق الازدهار الاقتصادى على الرغم من الظروف المحيطة..(ستوضح معدلات الهجرة فى الاجزاء التالية) .

ثانياً : أثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية على الاقتصاد الإسرائيلى

باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، تعثر الاقتصاد الإسرائيلى الراكض والذى كان قد بلغ ذروة انتعاشه قبل اندلاعها وتحول إلى اقتصاد يسوده حالة شديدة من عدم الاستقرار الاقتصادى . فقد عانى من تدهور شديد فى نشاطه مع بداية عام ٢٠٠١ ، والذى يعد من أكثر الأعوام تراجعاً فى النشاط الاقتصادى فى إسرائيل . ويمكن بيان هذا التراجع من خلال دراستنا لبعض المؤشرات الاقتصادية فى إسرائيل التى يمكن أن تصور الوضع الاقتصادى الإسرائيلى فى نهاية عام ٢٠٠٢ ، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلى:

١- معدل النمو

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولى إلى أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى إسرائيل قد تدهور بشكل حاد ، حيث تحول من معدل نمو إيجابى ٦,٢ ٪ ، قبل اندلاع الانتفاضة إلى معدل نمو سالب -٩,٠ ٪ عام ٢٠٠١، ثم إلى معدل نمو سالب -١,٥ ٪ عام ٢٠٠٢(جدول (١) المرفق).

وقد تبع ذلك انخفاض حاد فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢,٨ ٪ عام ٢٠٠١ عن مستوى عام ٢٠٠٠ ، وزادت نسبة الانخفاض لتصل ٣,٤ ٪ عام ٢٠٠٢ ، وكان قد قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمال بحوالى ١٧,٥ ألف دولار.[١٤]

وما سبق يعنى تأثر الاقتصاد الإسرائيلى بشكل حاد بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وانخفاض معدل النمو الاقتصادى العالمى بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل فقد حقق الاقتصاد الإسرائيلى معدل نمو سالب قدر بنحو - ٩,٧ ٪ فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠.[١٥]

٢- عجز الموازنة العامة فى إسرائيل

بلغت نسبة عجز الموازنة العامة الإسرائيلية ٤,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠١ ، مقابل ١,٧ ٪ فقط كعجز مخطط عام ٢٠٠١ ، وبالتبعية كان هذا على حساب تزايد الدين العام وباقى بنود تمويل العجز المتاحة ، فقد ارتفع صافى الاقتراض الحكومى المحلى لتمويل عجز الموازنة من نحو ٩,١ مليار شيكل عام ٢٠٠٠ ، إلى نحو ٣١,٦ مليار شيكل عام ٢٠٠١ .[١٦]

وبالنسبة لموازنة عام ٢٠٠٢ ، والتى تم تعديلها بعد عرضها على الكنيست فى أكتوبر ٢٠٠٠، فقد كان مخططاً لعجز الموازنة أن يمثل ٤,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.[١٧] وهذه النسبة المرتفعة لعجز الموازنة فى ظروف إسرائيل المحيطة بها حالياً تؤدى إلى:

أ - زيادة حجم ونسبة الدين الحكومى للناتج المحلى الإجمالى ، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومى فى المستقبل .

ب - زيادة الاحتياجات الرأسمالية الحكومية نتيجة لتسديد الدين الحكومى وخدمته .

جـ- صعوبة الالتزام بتحقيق عجز الموازنة المستهدف للعام ٢٠٠٣ ، والبالغ ٢ ٪ فقط [١٨] من الناتج المحلى الإجمالى . فمن الصعوبة بمكان تحقيق مثل هذا التخفيض الكبير للعجز فى عام واحد فقط . وهو ما سيستتبع استمرار انحراف العجز المحقق عن المخطط فى المستقبل القريب .

لذلك فإن هذه الآثار السلبية لتزايد عجز الموازنة العامة الإسرائيلية ستعمل بالتأكيد على خفض إمكانية تحقيق نمو اقتصادى فى المدى المتوسط على الأقل .

٣- البطالة فى إسرائيل

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التى تواجه أى مجتمع من المجتمعات ، وسيكون أثرها أشد فى حالة الاقتصاد الإسرائيلى ، حيث إن المجتمع الإسرائيلى قد قام، منذ نشأة الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا على استقدام المهاجرين الجدد من يهود العام ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تقوم الحكومة الإسرائيلية بالترويج بقدرتها الواسعة على توظيف جميع المهاجرين الجدد إليها . ومما لا شك فيه أن لهؤلاء المهاجرين آثاراً إيجابية على الاقتصاد الإسرائيلى ، كما سبق وأن أشرنا .

فالنمو الاقتصادى فى إسرائيل الذى تحقق فى تسعينات القرن الماضى كان مدفوعاً بهؤلاء المهاجرين، لذا فإن استقدام المزيد من المهاجرين الجدد هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لدولة إسرائيل

(ويبين الجدول (٢) المرفق) تطور مجموع المهاجرين إلى إسرائيل .

وعلى الرغم من أهمية قضية الهجرة إلى إسرائيل ، فلم تستطع الحكومات الإسرائيلية المتتابعة التغلب على مشكلة البطالة فى إسرائيل ، والتى قد تتسبب فى إيقاف تيار الهجرة إلى إسرائيل ، حيث تشير التوقعات إلى استمرار هذه الأزمة ، فمعدلات البطالة فى إسرائيل متزايدة ، حيث زاد معدل البطالة من ٨.٨ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٣ ٪ عام ٢٠٠١ ، ثم إلى ١٠,٧ ٪ عام ٢٠٠٢[١٩] كما هو موضح بالجدول (٢) .

لقد بدأ تراجع النشاط الاقتصادى فى إسرائيل منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ ، نتيجة الصدمات الداخلية التى اجتاحت إسرائيل بسبب الانتفاضة الفلسطينية الثانية التى اندلعت فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، والتى يرى الباحث أنها أحد أهم أسباب تدهور الاقتصاد الإسرائيلى ، وكذا بسبب ما يشهده العالم من ركود خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والأزمات المالية التى تمر بها أسواق رأس المال العالمية .

فقد تركز أثر الانتفاضة الفلسطينية فى زيادة الإنفاق العسكرى الذى أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة الإسرائيلية ، وأيضاً فى تراجع الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين والتى تمثل ثان أكبر سوق للواردات الإسرائيلية بعد السوق الأمريكية. ومن ناحية أخرى انعكس أثر هذه الانتفاضة فى قطاع السياحة فى إسرائيل بنوعيها الخارجى والداخلى ، والتى كانت قد ازدهرت بشكل واسع حتى قبيل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية . كما خلقت الانتفاضة حالة من الاضطراب الشديد فى الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية التى تعتمد بشكل كبير على العمالة الفلسطينية خاصة قطاعات الزراعة ، التشييد والبناء ، والنسيج والملابس الجاهزة .

ومن ناحية أخرى فقد تراجعت معدلات الهجرة إلى إسرائيل بشكل غير مسبوق منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين . فقد تراجعت أعداد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل من ٧٨ ألف مهاجر عام ١٩٩٩ إلى ٦٠ ألف مهاجر عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٣٣ ألف مهاجر عام ٢٠٠١ [٢٠] . وترجع أهمية المهاجرين الجدد إلى كونهم أساس القوة الشرائية الجديدة التى تضيف إلى الاقتصاد الإسرائيلى، حيث تساهم فى إنعاش كافة القطاعات الاستهلاكية .

وجاءت تطورات أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية لتعمق من حدة الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية ، حيث دخل الاقتصاد الأمريكى المساند والداعم الأول للاقتصاد

الإسرائيلى (ذلك الاقتصاد الفريد فى نوعه والقائم على الدعم الخارجى) حالة من التباطؤ الاقتصادى والتى قد تعزى إلى تلك السياسات الاقتصادية اليمينية المتشددة التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول جورج بوش الابن إلى سدة الحكم فى أمريكا ، ثم وقوع كارثة ١١ سبتمبر التى أصابت الاقتصاد الأمريكى ، فدخل إلى مرحلة من الركود الاقتصادى فى الربع الثالث من عام ٢٠٠١ ، الأمر الذى أثر سلباً على الاقتصاد الإسرائيلى، خاصة وأن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أصابت صناعة السياحة الإسرائيلية المتداعية بسبب الانتفاضة الفلسطينية . كما وجهت ضربة شديدة لصناعات النقل الجوى، والفنادق والمطاعم والصناعات شديدة الصلة بقطاع السياحة ، مما أدى فى التحليل النهائى إلى تراجع كافة مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلى .

ويرى الباحث أن هناك عاملا آخر أثر سلبياً على النشاط الاقتصادى الإسرائيلى وفاقم من تباطؤه ، هو السياسة النقدية التى اتبعتها الحكومة الإسرائيلية . حيث نرى أن الحكومة ربما تكون قد أخطأت تقدير حجم وطبيعة الركود الذى يمر به اقتصادها فقامت الحكومة بتخفيض سعر الفائدة فى الأجل القصير والذى بلغ ٦ ٪ فى المتوسط فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ إلى ٤ ٪ كمتوسط عام ٢٠٠١ [٢١] ، وهى معدلات تتفق بالفعل مع الاتجاهات العالمية السائدة لتخفيض أسعار الفائدة هروباً من حالة الكساد ، إلا أنها لم تخرج إسرائيل من حالة الركود الاقتصادى الذى تمر به . ومما يؤكد هذه الرؤية عدم وجود أى ضغوط تضخمية تهدد الاقتصاد الإسرائيلى ، بل كانت هناك ضغوط انكماشية . وقد فطنت السلطات الإسرائيلية لهذا الخطأ فقامت بتخفيض سعر الفائدة لمعدلات تتفق والمستوى الفعلى للركود .

وبالنسبة للنمو الاقتصادى فى إسرائيل فقد سجل كما سبق وأن أشرنا نمواً سالباً (-٩,٧ ٪) فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ ، ولم يحقق معدل نمو موجب إلا فى الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، ليسترد اتجاهه الانحدارى مرة أخرى حيث حقق هبوطاً فى الربع الأخير من عام ٢٠٠١ .[٢٢]

وقد كان هذا الانحدار مدفوعاً بتدهور صادرات إسرائيل السلعية والخدمية التى انخفضت بنسبة ١٣ ٪ عام ٢٠٠١ ، وكان مخططا لها معدل نمو ٨ ٪ الأمر الذى انعكس فى صورة عجز فى ميزان المدفوعات قدرت نسبته بـ ١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى[٢٣] ، وذلك بعد تحقيقها معدلاً للنمو قدر بنحو ٢ ٪ عام ٢٠٠٠ ، ومعدل نمو سنوى قدره ١٠ ٪ فى المتوسط للفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٩ . وهذا يعنى أن النمو الاقتصادى المتحقق عام ٢٠٠٠ كان أكثر ازدهاراً من النمو المتحقق فى مطلع تسعينات القرن العشرين . فقد كان الأول مدفوعاً بزيادة معدل الصادرات ، بينما كان الثانى

مدفوعاً بزيادة الطلب الاستهلاكى الناتج عن زيادة القوى الشرائية الخاصة بالمهاجرين الجدد . أما بالنسبة للاستخدام المحلى ، فقد أظهر زيادة الواردات (باستثناء الواردات العسكرية) بنحو٣,١٪ عام ٢٠٠١ ، وهو ما يعكس انخفاض معدل نموها مقارنة بمعدل عام ٢٠٠٠ والذى بلغ ٣,٦٪.(٢٤)

وفيما يخص الاستهلاك العام والخاص والاستثمار ، فقد لوحظ زيادة الاستهلاك العام (دون الواردات العسكرية) بنسبة ٢,٢ ٪ عن مستواه عام ٢٠٠٠، وهو الأمر الناتج عن استمرار الانتفاضة الفلسطينية واستمرار مواجهتها عسكرياً، ومن زيادة الإنفاق الأمنى مع زيادة موازنة الدفاع . وكذلك فقد زاد الاستهلاك الخاص من ١,٦ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٤ ٪ عام ٢٠٠١ إلى ٥,١ ٪ عام ٢٠٠٢ . كما أظهر تحليل الإنفاق الخاص انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة ١,٤ ٪ عام ٢٠٠١ ، مما أثر على انخفاض الطلب على سلع ومنتجات العديد من الصناعات.(٢٥)

وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه الأمور على سوق العمل الإسرائيلية عام٢٠٠١، حيث تراجع التوظيف فى غالبية القطاعات خاصة تلك الأكثر حساسية للاضطرابات الأمنية. فقد استمر ثبات معدل البطالة المتحقق عام ٢٠٠٠ وهو٨,٨ ٪ حتى النصف الأول من عام ٢٠٠١ ، إلا أنه ارتفع إلى ١٠,٧ ٪ فى الربع الأخير من عام ٢٠٠١ ، ليصل عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم منذ اندلاع الانتفاضية الفلسطينية فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، وحتى فبراير ٢٠٠٢ نحو ٢٢ ألف عامل إسرائيلى.(٢٦)

ومن ناحية أخرى فقد تلاحظ زيادة العمالة الأجنبية بحوالى ١٥ ٪ ، وذلك بسبب انخفاض حجم العمالة القادمة من الأراضى الفلسطينية والتى انخفضت بنسبة ٨٥ ٪ عما كانت عليه عام ٢٠٠٠(٢٧) . ويرى الباحث أن اعتماد إسرائيل على العمالة الأجنبية كبديل للعمالة الفلسطينية من أشد الأمور ضرراً على العائد الاقتصادى لإسرائيل . فالاعتماد على العمالة الفلسطينية هو أكثر الأمور كفاءة وفاعلية للاقتصاد الإسرائيلى ، وذلك نتيجة لانخفاض أجر العامل الفلسطينى عن نظيره الأجنبى ، مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة عنصر العمل ، ومن ثم انخفاض تكلفة المنتج الإسرائيلى ، وبالتالى انخفاض تكلفة الصادرات الإسرائيلية فى السوق العالمية . ومن ناحية أخرى فإن العمالة الفلسطينية تقوم بإنفاق أجورها على شراء المنتجات الإسرائيلية، فإسرائيل وفقاً لاتفاقية أوسلو هى المحتكر الوحيد للسوق الفلسطينية ، وهو ما يعنى المنفعة المزدوجة للاقتصاد الإسرائيلى ، وهناك أيضاً الجانب الاجتماعى لظاهرة استخدام العمالة الأجنبية بجانب احتمالات تفشى الجريمة والفقر بين تجمعات العمالة الأجنبية الأخرى ، فهناك تحويلات هؤلاء العمال لمدخراتهم لصالح ذويهم

فى بلادهم . الأمر الذى يلقى عبئاً على ميزان مدفوعات الدولة الإسرائيلية .[٢٨]

وفيما يخص السياسة النقدية فى إسرائيل والتى لعبت دوراً هاماً فى الركود الاقتصادى. فقد استمرت فى تخفيض معدلات الفائدة الاسمية تمشياً مع الاتجاهات العالمية للتخفيض واستجابة للركود المحلى ومقاومة الضغوط الانكماشية . إضافة لمحاولة تحقيق معدل التضخم المستهدف ، وهو ما عجزت الحكومة الإسرائيلية عن تحقيقه . ففى الوقت الذى قدرت فيه معدلاً للتضخم يتراوح ما بين ٢,٥ - ٣,٤ ٪ لعام ٢٠٠١ ، كان المعدل الفعلى ١,١ ٪ [٢٩] . وهذا يؤكد عدم وجود ضغوط تضخمية، بل هناك ضغوط انكماشية فى النشاط الإسرائيلى . ويبين جدول (٣) معدلات التضخم السنوية المستهدفة والمتحققة فى إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ .

اما عن سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الشيكل الإسرائيلى ، فقد ارتفع بنحو ٩ ٪ عام ٢٠٠١ عن مستواه عام ٢٠٠٠ ، منها نحو ٤,٣ ٪ فى الأسبوعيين الأخيرين من عام ٢٠٠١ ، بعد تخفيض سعر الفائدة بنسبة ٢٠ ٪ ، وبما يمثل ارتفاعاً لسعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلى بنسبة ٢,٩ ٪ على أساس المتوسط السنوى لسعر الصرف .[٣٠]

ومما سبق يتضح لنا أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية أدت إلى فقدان مؤشرات أداء الاقتصاد الإسرائيلى ما حققته من مستويات اقتصادية عالية كانت قد وصلت إليها قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية . وقال بعض الاقتصاديين فى إسرائيل إن الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الإسرائيلى منذ انفجار الانتفاضة ، ثم الأزمة الأمريكية لا يمكن تعويضها قبل خمس سنوات على الأقل ، وأن معدل النمو الذى تخطى ٧ ٪ جدول (١) المرفق لن يتحقق مرة ثانية . وبالفعل فقد أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أن معدل النمو المستهدف خلال عام ٢٠٠٢ كان ٤ ٪ .بينما قدرته الأوساط الاقتصادية الدولية بنحو ٥,٤ ٪ فى حالة عودة الهدوء للأراضى الفلسطينية المحتلة وانتعاش الاقتصاد العالمى وتحسن مؤشر ناسداك [٣١] (وهذا المؤشر يعبر عن حركة أسعار أسهم الشركات عالية التكنولوجيا فى الولايات المتحدة) .

لقد جاء التراجع فى معدل النمو الاقتصادى الإسرائيلى كمحصلة لتراجع معظم قطاعات الاقتصاد الإسرائيلى ، حيث أشار تقرير لوزارة المالية الإسرائيلية صدر عام ٢٠٠٢ ، أن نحو ٩٥ ٪ من قطاعات الاقتصاد الإسرائيلى قد سجلت معدلات نمو سالبة خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠١ .

جدول (٣)

معدلات التضخم السنوية المستهدفة والمتحققة فى إسرائيل

الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ نسبة مئوية

السنة	معدل التضخم المستهدف	معدل التضخم الفعلى
١٩٩٠	١٠,٥	١٧,٦
١٩٩٥	١١,٧	١٠,٠
١٩٩٦	١٠,٧	١١,٣
١٩٩٧	١٢	٩,٠
١٩٩٨	٩,٨	٥,٤
١٩٩٩	٦,٩	٥,٢
٢٠٠٠	٦,٠	١,١
٢٠٠١	٣,٤	١,١
٢٠٠٢	٢,٦	٦,٢

المصدر :

Ministry of Finance, State of Israel, Economic Research and State Revenue Division, Director General Office, February, 2002.

ثالثاً : الآثار الناجمة عن الانتفاضة الفلسطينية الثانية على القطاعات الاقتصادية فى إسرائيل

١- قطاع الصناعة

أ - قطاع الصناعة فى إسرائيل قبل الانتفاضة

تطور القطاع الصناعى فى إسرائيل تطوراً ملحوظاً منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وقد زادت الأهمية النسبية لهذا القطاع بشكل ملحوظ فى سبعينات القرن الماضى . ويمكن إرجاع تلك الطفرة التى حدثت فى هذا القطاع إلى الأسباب التالية :

- قوة القاعدة الصناعية اليهودية التى كانت فى فلسطين قبل إعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ .

- اهتمام الحكومات الإسرائيلية المتتابعة على مختلف اتجاهاتها بمشروعات التنمية الصناعية.

- العمالة عالية المهارة والخبرة المنتقاة من بين المهاجرين الجدد إلى إسرائيل . فقد استقدمت إسرائيل ٢٥٠ ألف مهندس على مستوى علمى وتدريبى عاليين وخبرة عملية طويلة فى الصناعات المختلفة خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٥ .[٣٢]

- الاهتمام الشديد بأعمال تطوير مجالات البحث العلمى فى كافة المجالات كماً وكيفاً.

- التسهيلات التسويقية التى قدمتها المراكز الصناعية فى أوروبا وأمريكا حيث أعفيت الصادرات الإسرائيلية إلى هذه الأسواق من الجمارك .

- حصول إسرائيل على أحدث التقنيات من الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والتى كانت فى غالبيتها فى صورة منح ومساعدات .

وكان لجملة التطورات التى لحقت بقطاع الصناعة الإسرائيلى أثر واضح على صعيدين:

- تضاعف إنتاجية العمل الصناعى خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ .[٣٣]

- تبدل نسبة مساهمة الصناعات الإسرائيلية المختلفة فى الإنتاج الصناعى .

وقد تفسر هذه النقلة القوية فى الصناعات الإسرائيلية إلى استغلال الطاقات الإنتاجية عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، كنتيجة لزيادة حجم الطلب على السلع الصناعية بسبب اتساع المناطق العربية التى وقت تحت الاحتلال الإسرائيلى .

وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعى فى إسرائيل فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، ما يزيد عن ٢٥ ٪ ، أى أن القطاع الصناعى يعد من أهم القطاعات المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى فى إسرائيل .[٣٤]

وقد حظى قطاع الصناعات فائقة التقنية فى إسرائيل بأعلى نسبة مساهمة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى منذ عام ١٩٩٥ ، حيث ساهم بنسب تتراوح ما بين ٣٠ ٪ - ٥٠ ٪ من إسهام القطاع الصناعى فى نمو الناتج المحلى الإجمالى . كما حقق هذا القطاع نسبة نمو سنوية مرتفعة، خاصة بالنسبة لنصيبه من الصادرات ، حيث كان معدل مساهمته فى الصادرات الصناعية نحو ٢٠ ٪ فى المتوسط سنوياً وذلك منذ عام ١٩٩٧ [٣٥] . وكان هذا النمو المرتفع يعتمد دائماً على انتعاش الاقتصاد الأمريكى وازدهار الصناعات عالية التقنية داخل الاقتصاد العالمى .

وتشير بيانات المجموعة الإحصائية الإسرائيلية ، (العدد ٥١ ، الصادرة عام ٢٠٠١) ، إلى أن هذا القطاع قد ساهم بنحو ٣٣ ٪ من حجم النمو الذى حققه الاقتصاد الإسرائيلى عام ٢٠٠٠ .

كما استأثر هذا القطاع منفرداً بنحو ٧٠ ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأقل عام ٢٠٠٠. وتعتمد منتجات قطاع الصناعات عالية التقنية على السوقين الأمريكية والأوروبية اللتين تستوعبان ٥٠ ٪ من الصادرات الصناعية الإسرائيلية .

ب - قطاع الصناعة الإسرائيلى بعد الانتفاضة

تدهور القطاع الصناعى الإسرائيلى بشدة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وذلك للأسباب التالية :

- فقدان القطاع الصناعى الإسرائيلى كل الأيدى العاملة الفلسطينية متدنية الأجر ، والتى قدرت بنحو ١١٠ ألف عامل فلسطينى .

- فقدان هذا القطاع غالبية السوق الفلسطينية ، والتى كانت تستورد سلعاً صناعية من إسرائيل تقدر بنحو ٢ مليار دولار قبل اندلاع الانتفاضة .

- التدهور الشديد الذى لحق بمؤشر ناسداك .

ومما لاشك فيه أن الانتعاش النسبي للاقتصاد الأمريكى كان من أهم العوامل التى كانت وراء تلك المعدلات العالية الاسرائيلية لنمو القطاع الصناعى خلال فترة انتعاش الاقتصاد الاسرائيلى السابق الإشارة إليه، خاصةً فى مجال الصناعات فائقة التكنولوجيا. ومن ناحية أخرى فإن تسويق المنتجات الصناعية الاسرائيلية يعتمد على الأسواق الأمريكية والأوربية، وبتدهورمؤشر ناسداك فى السوق الأمريكية والأوربية تدهور القطاع الصناعى الاسرائيلى.

- تباطؤ الاقتصاد العالمى خاصة الأمريكى والأوروبى واللذين يمثلان السوقين الرئيسيتين لصادرات السلع الصناعية فائقة التقنية .

وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى خفض الناتج الصناعى خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠١ بنسبة ١١ ٪ . ومن ناحية أخرى تراجعت استثمارات القطاع الصناعى بنسبة ١٥ ٪ عما كانت عليه عام ٢٠٠٠ ، قبل الانتفاضة الفلسطينية . كما تراجع نشاط قطاع الصناعات عالية التقنية فى إسرائيل بما لا يقل عن ٥٠ ٪ خلال نفس الفترة . وقد نتج عن هذا التدهور فشل ٩٥ ٪ من شركات الصناعات عالية التقنية فى إسرائيل فى تحقيق أى نمو فى إنتاجها خلال عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ . كما تراجعت الصادرات الصناعية عالية التقنية بنسبة ١٨ ٪ خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠١ .[٣٦]

وقد أشار تقرير بنك إسرائيل الصادر فى نهاية عام ٢٠٠٢ ، إلى أن تقلبات الأسواق المالية مع

التباطؤ الاقتصادى العالمى قد أدت إلى خسارة الاقتصاد الإسرائيلى ٢ ٪ من حجم النمو الاقتصادى الإسرائيلى نتيجة تأثر قطاع الصناعة بالانتفاضة الفلسطينية الثانية .[٣٧]

أما عن تأثير الانتفاضة على العمالة الإسرائيلية ، فقد استغنى رجال الأعمال فى إسرائيل عن حوالى ١٢ ألف عامل إسرائيلى من عمال المؤسسات الإسرائيلية ، وصلت إلى ١٥ ألف عامل إسرائيلى بنهاية عام ٢٠٠١ ، لينضموا إلى حجم البطالة فى إسرائيل .[٣٨]

٢- قطاع الزراعة الإسرائيلى

أ - تطور أداء قطاع الزراعة الإسرائيلى حتى اندلاع الانتفاضة الإسرائيلية

اهتمت الدولة الإسرائيلية فور قيامها بالنشاط الزراعى بهدف توفير الحاجات الغذائية للسكان. وتمثلت العقبة الرئيسية أمام السلطات الرئيسية فى نقص المياه اللازمة للزراعة ، فمعظم مصادر المياه تتركز فى الشمال ، بينما تتركز الأرض المخطط زراعتها فى الوسط والجنوب . وباستخدام إسرائيل للفنون الإنتاجية التى استقدمتها من الخارج، نجحت فى زيادة رقعتها الزراعية من ١.٦ مليون دونم(عام ١٩٩٤) ، لتصل إلى ٤.٤ مليون دونم عام ١٩٩٨ .[٣٩]

وبالنسبة لحجم القوى العاملة الزراعية ، فقد ارتفع من ١٠٢ ألف عامل (١٦ ٪ من إجمالى قوة العمل) عام ١٩٥٥ إلى ١٢٧ ألف عامل (١٧.٦ ٪ من إجمالى قوة العمل) عام ١٩٥٩ . ومما يذكر أن حجم العمالة الزراعية أخذت بعد ذلك فى الانخفاض لتصل إلى حوالى ٨٩ ألف عامل عام ١٩٩٠[٤٠] . وقد يعزى هذا إلى ما استقدمته إسرائيل من تكنولوجيا متطورة وحديثة فى مجال النشاط الزراعى ، حيث أصبحت القوى العاملة الزراعية لا تشكل سوى ٣٤ ٪ من الحجم المفترض أن تكون عليه لو كان المستوى التكنولوجى عند المستوى نفسه الذى كان عليه عام ١٩٥٥ .

ب - قطاع الزراعة فى إسرائيل بعد الانتفاضة

انحصر تأثير الانتفاضة الفلسطينية الثانية على القطاع الزراعى فى إسرائيل فى فقدانه لكل الأيدى العاملة الفلسطينية التى يعتمد عليها القطاع الزراعى ، وكذا فى فقدانه السوق الفلسطينية . وعلى الرغم من عدم تأثر الإنتاج الزراعى بشكل ملموس بسبب الأساليب التقنية الحديثة والعالية المستخدمة فى النشاط الزراعى ، إلا أن الصادرات الزراعية الإسرائيلية قد تراجعت بنسبة ٣٠ ٪ عام ٢٠٠١ مقارنة بنظيرتها عام ٢٠٠٠[٤١] ، وقد يرجع ذلك كما سبق وأن أشرنا إلى فقدان السوق الفلسطينية .

٣- قطاع التجارة الخارجية فى إسرائيل

أ - تطور أداء قطاع التجارة الخارجية حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية

تلعب التجارة الخارجية الإسرائيلية دوراً حيوياً فى النشاط الاقتصادى الإسرائيلى خاصة فى ظل سوق إسرائيلية ضيقة لم يتعد مجموع مستهلكيها بنهاية عام ١٩٩٩(٦) مليون مستهلك فى أحسن الأحوال . وقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتتابعة إلى فتح أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج الإسرائيلى ، وإلى البحث عن مصادر خارجية للحصول على احتياجاتها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج . وقد انعكس هذا التوجه فى تحقيق معدلات مرتفعة فى كل من الصادرات والواردات وذلك على النحو التالى :

- زاد حجم الميزان التجارى بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٨٧ ، حيث زادت الواردات الإسرائيلية من ٢٥٢ مليون دولار إلى ١١,٨ مليار دولار خلال هذه الفترة ، أما الصادرات فقد ارتفعت من ٣٨,٥ مليون دولار إلى ٩,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة .(٤٢)

وتشير المجموعات الإحصائية الإسرائيلية المختلفة إلى ارتفاع معدلات نمو الواردات الإسرائيلية دائما بعد الحرب وأثناء الحروب . فبعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، زادت قيمة الواردات الإسرائيلية بمعدل ٤٦,١٪ عما كانت عليه قبل الحرب وبعد هزيمة إسرائيل فى حرب ١٩٧٣ ، ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية بمعدل ٥١,٦٪ عما كانت عليه قبل الهزيمة أى أن الواردات تزيد سواء انتصرت إسرائيل أم انهزمت . أما عن الصادرات الإسرائيلية فقد لوحظ تذبذب فى معدلات الصادرات الإسرائيلية. لتأثرها بالوضع الاقتصادى الداخلى فى إسرائيل، وبالتغيرات التى تحدث فى الأسواق الخارجية للصادرات الإسرائيلية ويعكس وجود عجز دائم فى الميزان التجارى الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٩ ، السياسات الاقتصادية التى تنتهجها إسرائيل والتى تقوم على أساس ما يمكن تسميته برصيد الاستيراد . فقد نجحت إسرائيل من خلال طريقة رصيد الاستيراد فى تجميع أكبر قدر من الموارد المتاحة التى توجه إلى التكوين الرأسمالى ، ومن ثم تساعد فى زيادة قدرة إسرائيل الاقتصادية ، كما تزيد من قدرتها التصديرية ، مما مكنها من تضييق الفجوة بين وارداتها وصادراتها ومما يؤكد هذا ، ارتفاع نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى وارداتها من ١١,٣ ٪ عام ١٩٤٩ إلى ٧٩,٩ ٪ عام ١٩٩٠.(٤٣)

وما سبق هو فى الواقع انعكاس لعملية التنمية الصناعية الكثيفة التى نفذتها إسرائيل،

وانعكاس لوصول الصناعة الإسرائيلية إلى درجة عالية من القدرة على الإنتاج ، لتغطية الاحتياجات المحلية والتصدير الخارجى. ومن المنطقى أن نتوقع أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ستقل بشكل كبير إذا ما استبعدنا الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية ، حيث تحقق إسرائيل فائضاً تجارياً كبيراً من خلال ربط الاقتصاد الإسرائيلى بالاقتصاد الفلسطينى .

ويرى الباحث أن ظاهرة زيادة الإنتاج الإسرائيلى غالباً ما يصاحبها ظاهرة مشتقة هى نزعة توسع واندماج مع الخارج . وهذه النزعة قد أدت بالفعل إلى زيادة نسبة التجارة الخارجية الإسرائيلية بصورة تدريجية من ٤٣ ٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٥٣، لتصل إلى ٩٦ ٪ عام ١٩٩٤[٤٤] ، وهذا قد يعنى أننا أمام دولة ذات حجم تجارة خارجية تكاد تكون مساوية لإجمالى الناتج المحلى . وهذه القضية تطرح بدورها قضية أكثر أهمية فى مجال الاقتصاد السياسى ، هى تلك الزيادات المتسارعة فى اعتماد إسرائيل على الخارج من الناحية التجارية ، بالإضافة إلى قضية المساعدات ، وهذا يقودنا إلى توصيف الميزان التجارى الإسرائيلى بشكل موجز بالآتى :

- اتسم الميزان التجارى الإسرائيلى بزيادة حجم العجز من ٢٢٧ مليون دولار عام ١٩٥٥، إلى ٦,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ (جدول ٣ المرفق) . وهناك مؤشرات تؤكد ارتفاع العجز فى الميزان التجارى الإسرائيلى إلى ما يقرب من ٢٠ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٩ .[٤٥]

ب - أثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية على تجارة إسرائيل الخارجية

شهد قطاع التجارة الخارجية فى إسرائيل تدهوراً شديداً فى حجم الصادرات الإسرائيلية، الأمر الذى انعكس فى زيادة حجم العجز فى الميزان التجارى الإسرائيلى بشكل حاد (جدول ٣ المرفق). ومن المتوقع زيادة العجز فى الميزان التجارى لعام ٢٠٠٢ ، وهذا ما أكده التقرير الذى نشره صندوق النقد الدولى فى سبتمبر ٢٠٠١ . فقد توقع هذا التقرير ارتفاع عجز الميزان التجارى لميزان المدفوعات الإسرائيلى لتصل قيمت إلى ١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، وإلى ١,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، ومن المتوقع وصول قيمة هذا العجز فى عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢,١ مليار دولار إذا استمر الوضع على ما هو عليه[٤٦] . أما بالنسبة لأثر هذه الانتفاضة على صادرات القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الإسرائيلى ، فيمكن إيجازها على النحو التالى :

- تراجعت صادرات إسرائيل من السلع الصناعية عالية التقنية بنسبة ١٨ ٪ خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠١ مقارنة بالنصف الأول من نفس العام كما سبق وأن أشرنا .

- فقد قطاع التجارة فى إسرائيل صادراته إلى السوق الفلسطينية والتى تصل قيمتها إلى ٢ مليار دولار فى المتوسط ، نتيجة غلق هذه السوق أمام الصادرات الإسرائيلية .

- انهيار صادرات إسرائيل فى مجال الخدمات وذلك بسبب توقف الحركة السياحية إلى إسرائيل ، حيث انخفض عدد الليالى السياحية فى إسرائيل بنسبة تصل إلى ٧٠ ٪ ، مع تراجع نسب الإشغال الفندقية إلى أقل من ٢٥ ٪ .(٤٧)

ونتيجة لما سبق فقد تراجعت الصادرات الإسرائيلية وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ .(٤٨)

٤- قطاع السياحة فى إسرائيل

أ - تطور أداء قطاع السياحة فى إسرائيل حتى اندلاع الانتفاضة

يعد قطاع السياحة فى إسرائيل أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، وقد يعزى ذلك إلى عاملين :

- حساسية هذا القطاع بصفة خاصة لعدم الاستقرار الأمنى والسياسى .

- الانتعاش الشديد الذى مر به هذا القطاع قبل اندلاع الانتفاضة .

فوفقاً للإحصاءات الإسرائيلية عام ٢٠٠٠ ، بلغ عدد السائحين إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٩، نحو ٢,٣ مليون سائح ، ويعد هذا أعلى مستوى لتدفق السياح إلى إسرائيل، وربما قد يعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى زيارة بابا الفاتيكان للأراضى المقدسة فى نهاية ١٩٩٩، بينما بلغ عدد السائحين خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ نحو ٢,١ مليون فى المتوسط سنوياً . كما وصل التدفق السياحى إلى إسرائيل (والتى تعد فى غالبيتها زيارات للأماكن المقدسة) ذروته عام ٢٠٠٠ (الشهور العشرة الأولى من العام) ، حيث بلغ عدد السائحين ٢,٢ مليون سائح بمتوسط ٢٢٠ ألف سائح فى المتوسط شهرياً (٤٩) ، الأمر الذى كان ينبئ بموسم سياحى يفوق كل الحسابات .

ب - أثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية على قطاع السياحة فى إسرائيل

باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية تحول التصاعد المستمر فى منحنى السياحة إلى إسرائيل إلى هبوط مستمر ، حيث تراجعت أعداد السائحين إلى إسرائيل خلال شهر أكتوبر عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٠ ألف سائح ، مقابل ٢٤٠ ألف سائح فى شهر سبتمبر من نفس العام، وقد استمر هذا التراجع خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر عام ٢٠٠٠ ، ليصل عدد السائحين إلى ١٠٨ ألف سائح(٥٠) ،

مما مثل خسارة كبيرة لهذا القطاع الحيوى خاصة فى مواسم أعياد الميلاد المسيحية .

لقد وجهت الانتفاضة الفلسطينية ضربة قوية للأمن الإسرائيلى ، الأمر الذى انعكس فوراً فى تحديد مسار قطاع السياحة الإسرائيلية . فقد عانى هذا القطاع من أزمات متتالية خلال العقد التاسع من القرن العشرين نتيجة للهجمات الفدائية الاستشهادية التى عانت منها إسرائيل ، ثم حدوث الانتفاضة الفلسطينية الأولى ، حيث بلغ عدد السائحين الداخلين إلى إسرائيل نحو ٦٥ ألف سائح فى المتوسط شهرياً . تلا هذه الفترة نشوب حرب الخليج الثانية وقيام العراق بإطلاق عدة صواريخ على المدن الإسرائيلية لتقضى على الموسم السياحى عام ١٩٩١ ، حيث وصل عدد السياح فى الشهور الأولى من هذا العام إلى نحو ١٧ ألف سائح فى المتوسط شهريا.[٥١]

وقد انخفض مؤشر السياحة فى إسرائيل عام ٢٠٠١ بشكل ملموس ، حيث بلغ عدد السائحين خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠١ حوالى ٩٨٠ ألف سائح مقابل ٢,٢ مليون سائح خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ ، وقد بلغ متوسط عدد السائحين إلى إسرائيل خلال هذه الفترة ١٠٦ ألف سائح فى المتوسط شهرياً مقابل ٢٢٠ ألف سائح خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠[٥٢] . ومن ناحية أخرى فقد انخفض عدد الليالى السياحية بنسبة ٧٠ ٪ مع تراجع نسب الإشغال فى الفنادق إلى أقل من ٢٥ ٪ تقريباً كما سبقت الإشارة .

وقد شهدت المعابر الحدودية الإسرائيلية مع الدول العربية (الزائرين العرب) انخفاضاً أكثر وضوحاً من حيث عدد الزائرين . وتعتمد إسرائيل كثيراً على ما ينفقه الزائرون العرب كإيراد سياحى، حيث تمثل هذه الإنفاقات نحو ٣٠ ٪ من الإيرادات السياحية الإسرائيلية . فقد تراجعت هذه الحركة عبر معبر رفح بنسبة ٩٥ ٪، وفى منافذ طابا، وعربه ، واللنبى، بنحو ٤٨,٥٪ ، ٧٠,٧٪ ، ٧٤,٣٪ ، على التوالى خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى يوليو ٢٠٠١ .[٥٣]

وبوقوع كارثة ١١ سبتمبر الأمريكية عام ٢٠٠١ ، والانتفاضة الفلسطينية، زاد معدل الانخفاض فى منحنى السياحة إلى إسرائيل ليصل إلى أدنى مستوى له منذ حرب الخليج الثانية ، حيث بلغ عدد السياح فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١ نحو ٦٥ ألف سائح [٥٤] ، وهو ما يقرب من مستويات التدفق السياحى إلى إسرائيل أثناء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى . ويوضح الجدول (٤ المرفق) التغير النسبى فى أعداد السائحين القادمين لإسرائيل خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ .

وقد نتج عن هذا التدهور فى أعداد السائحين إلى إسرائيل الاستغناء عن حوالى ١٥ ألف

عامل وموظف أى ما يقرب من ٥٠ ٪ من إجمالى عدد العاملين فى الصناعة الفندقية فى إسرائيل ، بالإضافة إلى الاستغناء عن ٦٠ ألف عامل من أصل ٢٢٠ ألف عامل يعملون فى القطاعات المرتبطة بقطاع السياحة بسبب إغلاق ٢٥ مؤسسة سياحية من أصل ٣٥٠ منشأةسياحية فى إسرائيل .

٥- أثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية على قطاع التشييد والبناء فى إسرائيل

أدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية إلى حدوث تراجع حاد جداً فى أنشطة قطاع التشييد والبناء فى إسرائيل . فقد انخفضت الاستثمارات فى مجال بناء الوحدات السكنية بنسبة ٢١ ٪ فى النصف الأول من عام ٢٠٠١ ، وكان هذا القطاع قد شهد تراجعاً حاداً وصل إلى ٥٥ ٪ من إجمالى أعماله فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ ، وقد استمر هذا التراجع حتى نهاية عام ٢٠٠٢.(٥٥)

وقد ساهمت العديد من العوامل فى التراجع الكبير الذى لحق قطاع التشييد والبناء فى إسرائيل نذكر منها :

أ - التأثير السلبى الناجم عن سياسة الحصار الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة ، مما أدى إلى معاناة هذا القطاع من نقص حاد فى الأيدى العاملة ، علماً بأن العمالة الفلسطينية أكثر من ٢٥ ٪ من جملة العاملين فى هذا القطاع والتى تقدر بنحو ٥٥ ألف عامل.(٥٦)

ب - تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فاليهود الجدد يمثلون جانباً كبيراً من الطلب على منتجات هذا القطاع، وهذا ما يفسر الانتعاش الذى شهده هذا القطاع خلال تسعينات القرن العشرين .

٦- الاستثمارات الأجنبية فى إسرائيل

أ - الاستثمارات الأجنبية فى إسرائيل حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية

تعد الاستثمارات الأجنبية أحد أهم دعائم نمو الاقتصاد الإسرائيلى خاصة فى فترة تسعينات القرن العشرين . فقد قامت هذه الاستثمارات بدور المتغير الحاكم والأساسى للنمو الاقتصادى فى إسرائيل ، حيث وصل إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل اندلاع الانتفاضة الثانية القرن العشرين إلى نحو ٥ مليار دولار (مقارنة بنحو ١,٦ بليار عام ١٩٥٥)، بينما بلغ إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ٨ مليار دولار، و٧٠ ٪ من حجم هذه الاستثمارات أمريكية وجهت إلى قطاع الصناعات عالية التقنية.(٥٧)

ب - أثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية على الاستثمارات الأجنبية فى إسرائيل

تعرضت الاستثمارات الأجنبية فى إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية إلى نكسة شديدة زاد من حدتها تباطؤ الاقتصاد الأمريكى حتى من قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ . حيث بلغ حجم هذه الاستثمارات نحو ٣ مليار دولار مع توقع انخفاضها إلى ٥ , ٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ [٥٨] ، فقد تحركت الكثير من هذه الاستثمارات إلى خارج إسرائيل بسبب عدم الاستقرار الأمنى الذى تسببت فيه هذه الانتفاضة فى المقام الأول . وبذلك أصبحت إسرائيل دولة طاردة للاستثمارات الأجنبية لا جاذبة لها ، أفقدتها الانتفاضة الميزة التى كانت تستخدمها للترويج لهذه الاستثمارات ألا وهى الاستقرار الداخلى وفرص تسويق المنتجات فى السوق الفلسطينية أو حتى فى بعض الدول العربية . وكان لتباطؤ الاقتصاد الأمريكى منذ تولى جورج بوش الابن مقاليد الحكم، ثم مرحلة الركود الاقتصادى أثر سلبى على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل سواء لأن تلك الاستثمارات كانت تتدفق من الولايات المتحدة الأمريكية أو لأن السوق الأمريكية التى أصبحت تعانى من ركود اقتصادى هى المستورد الأول للمنتجات التى تنتجها هذه الاستثمارات . فعلى سبيل المثال وليس الحصر قررت شركة Inter-Group تأجيل إنشاء مصنع جديد لإنتاج رقائق الكمبيوتر بتكلفة ٣,٥ مليار دولار لأسباب أمنية من جهة ، ولتباطؤ الاقتصاد الأمريكى من جهة أخرى .[٥٩]

رابعاً : الرؤية الإسرائيلية للتغلب على مشكلة الركود الاقتصادى فى إسرائيل

بقراءة للسياسة الاقتصادية التى رسمت بواسطة وزارة المالية الإسرائيلية فى فبراير عام ٢٠٠٢، نجد أنها قامت على أساس سياسة انفتاح وتعويم سعر الصرف وانتهاج سياسة مالية انكماشية من خلال زيادة نسبة الدين العام للناتج المحلى الإجمالى بالإضافة إلى الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية التى ستكون بمثابة حجر الزاوية لعملية الخروج من أزمة الركود التى سيطرت تماماً على أداء الاقتصاد الإسرائيلى .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ، ما سبب اعتماد الحكومة الإسرائيلية على سياسة نقدية توسعية دون الاعتماد على سياسة مالية توسعية ؟ والإجابة على هذا السؤال قد ترجع إلى إيمان الإسرائيليين بعدم جدوى رسم سياسة مالية توسعية للخروج من هذا الركود الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى فإن التوسع المالى هو الأساس الأول لتحقيق النمو الاقتصادى من وجهة نظر النموذج الكينزى البسيط ، إلا أن النماذج الاقتصادية الحديثة تشير إلى أن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادى للناتج المحلى الإجمالى على الأقل فى الأجل القصير) يكون منخفضاً جداً مقارنة بما يتوقعه النموذج الكينزى البسيط .

وقد أشار تقرير وزارة المالية فى إسرائيل الصادر فى أول فبراير عام ٢٠٠٢ إلى أن السياسة الاقتصادية الجديدة قامت على ثلاث ركائز أساسية تهدف إلى مواجهة المشاكل المختلفة التى يعانى منها الاقتصاد الإسرائيلى على نحو مترابط ومتزامن وهى : الانكماش المالى ، وتشجيع التوظف، والتوسع النقدى ، وأن التحرك على تلك المحاور سيتم من خلال برنامج رئيسى يعتمد بدوره على عدد من الأدوات هى :

- السيطرة على الأجور بحيث تخفض فى قطاعات الدولة إلى الحدود الدنيا المسموح بها .
- خفض المدفوعات التحويلية وأوجه الإنفاق الحكومى الجارى الأخرى .
- التوسع النقدى من خلال الاستمرار فى خفض سعر الفائدة .
- خفض أعداد العمال الأجانب من خارج إسرائيل .

وتعتقد الحكومة الإسرائيلية أن هذه الإجراءات المقترحة من شأنها أن تحقق عدداً من النتائج منها :

أ - تعجيل معدل النمو الاقتصادى فى الأجلين القصير والطويل، والحد من استمرار معدلات نمو البطالة وتزايدها . حيث يمكن تحقيق هذا من خلال التوسع النقدى وانخفاض معدلات أسعار الفائدة، مما سيحفز الاستثمار، إضافة لإمكانية زيادة الإنفاق الاستهلاكى ، ومن ثم دفع مكونى الطلب الفعال ، كما ستنخفض قيمة العملة الحقيقية ،وبالتالى تزيد ربحية الصادرات وترتفع تكلفة الاستيراد ، مما يؤدى فى التحليل النهائى إلى تنشيط الإنتاج والصناعات المحلية وزيادة مستوى التوظف . ومن ناحية أخرى فإن خفض الأجور والسيطرة عليها سيدعم ربحية الأعمال والأنشطة الاقتصادية ، إضافة لزيادة الإنتاج والاستثمار والتوظف .

ب - تخفيض الخطر الناجم عن استمرار الخلل فى ميزان المدفوعات ، وهو ما سوف ينتج عن إعادة التوازن للميزان التجارى وخفض عجزه من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات ، كما سبق وأن أشرنا من خلال الآثار المترتبة على إجراءات التوسع النقدى والانخفاض الحقيقى للعملة ، بجانب الآثار الناجمة عن سياسة التقييد المالى من زيادة الادخار العام وارتفاع نسبته لإجمالى الادخار القومى .

الاستنتاجات

١- مر الاقتصاد الإسرائيلى بخمس مراحل اقتصادية منذ إعلان قيام الدولة الإسرائيلية فى مايو ١٩٤٨ ، وكانت كل مرحلة تهيئ للمرحلة التالية لها . وتميزت المرحلة الأولى (مرحلة التقشف) بالاهتمام بالقطاع الزراعى وتطويره . أما المرحلة الثانية (فترة النمو الاقتصادى السريع) فقد

تركزت على تشجيع الاستثمار فى القطاع الصناعى، وتعتبر المرحلة الثالثة (فترة الكساد التضخمى) بداية تراجع الاقتصاد الإسرائيلى بمعدلات مرتفعة مع وجود عجز كبير فى كل من ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية . أما المرحلة الرابعة (فترة الإصلاح الاقتصادى) وفيها عملت الحكومة على إصلاح اقتصادها القومى . وتعد المرحلة الخامسة (مرحلة الانتعاش الاقتصادى) حيث بلغ الاقتصاد الإسرائيلى ذروة انتعاشه الاقتصادى حتى سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، حين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) ، فدخل الاقتصاد الإسرائيلى بعدها فى دوامة الركود الاقتصادى .

٢- تعثر الاقتصاد الإسرائيلى وتوقف عن النمو ، بل حقق معدلات نمو سالبة فى بعض القطاعات بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، حيث انخفض معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى من ٦,٢ ٪ قبيل الانتفاضة إلى معدل نمو سالب (١,٥ ٪) عام ٢٠٠٢ ، مع انخفاض حاد فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢,٨ ٪ عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ قبل اندلاع الانتفاضة .

٣- زاد من حدة تأثر الاقتصاد بالانتفاضة الفلسطينية الثانية انخفاض معدل النمو الاقتصادى العالمى بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حقق معدل النمو الاقتصادى فى إسرائيل معدل نمو سالب (٩,٧ ٪) فى الربع الأخير من عام ٢٠٠١ .

٤- ارتفع عجز الموازنة العامة فى إسرائيل بسبب الانتفاضة الفلسطينية الثانية من ١,٧ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤,١ ٪ عام ٢٠٠١ ، مما أدى إلى تزايد حجم الدين العام وباقى بنود تمويل العجز المتاحة، حيث ارتفع صافى الاقتراض الحكومى لتمويل الموازنة من ٩,١ مليار شيكل عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٢ مليار شيكل عام ٢٠٠١ .

٥- تأثر سوق العمل الإسرائيلى بشدة بسبب الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، حيث زاد معدل البطالة من ٨,٨ ٪ قبل اندلاع الانتفاضة إلى ١٠,٧ ٪ عام ٢٠٠٢ .

٦- نتيجة لزيادة الإنفاق العسكرى بسبب الانتفاضة الفلسطينية تزايد عجز الموازنة العامة الإسرائيلية .

٧- تراجعت معدلات الهجرة إلى إسرائيل بشكل غير مسبوق ، حيث انخفضت أعداد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل من ٧٨ ألف مهاجر عام ١٩٩٩ إلى ٣٣ ألف مهاجر عام ٢٠٠١ ، وترجع خطورة هذا الانخفاض فى كون أن المهاجرين الجدد هم أساس القوة الشرائية الجديدة التى

تضيف إلى الاقتصاد الإسرائيلى .

٨- أثرت السياسة النقدية التى انتهجتها إسرائيل سلباً على النشاط الاقتصادى فى إسرائيل، فقد أخطأت الحكومة الإسرائيلية تقدير حجم وطبيعة الركود الذى يمر به اقتصادها ، حيث خفضت سعر الفائدة فى الأجل القصير .

٩- زاد كل من الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص وكذا الاستثمار بنسبة ٢,٢ ٪ عن مستواه عام ٢٠٠٠ بسبب الانتفاضة الفلسطينية وزيادة مواجهتها عسكرياً، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكرى مع زيادة موازنة الدفاع فى إسرائيل . ومن ناحية أخرى زاد الاستهلاك الخاص من ١,٦ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥,١ ٪ عام ٢٠٠٢ .

١٠- أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى فقدان مؤشر أداء الاقتصاد الإسرائيلى ما حققه من مستويات اقتصادية عالية كان قد حققها قبل اندلاع الانتفاضة مباشرة .

١١- تدهور أداء القطاع الصناعى فى إسرائيل بشدة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ، حيث انخفض الناتج الصناعى خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠١ بنسبة ١١ ٪ ، كما تراجعت الاستثمارات فى هذا القطاع (خاصة الصناعات عالية التقنية) بما لا يقل عن ٥٠ ٪ خلال نفس الفترة . ومن ناحية أخرى تراجعت صادرات الصناعات عالية التقنية بنسبة ١٨ ٪ خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠١ .

١٢- تمثل أثر الانتفاضة الفلسطينية على قطاع الزراعة فى فقدان هذا القطاع كل الأيدى العاملة الفلسطينية، وكذا فقدان السوق الفلسطينية التى تعد ثانى أهم سوق بالنسبة لإسرائيل بعد السوق الأمريكية ، مما أدى إلى تراجع الصادرات الزراعية الإسرائيلية بنسبة ٣٠ ٪ عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ .

١٣- تدهور حجم الصادرات الإسرائيلية مما انعكس فى زيادة حجم العجز فى ميزان المدفوعات الإسرائيلى بشكل حاد . وقد توقع صندوق النقد الدولى ارتفاع حجم العجز فى الميزان الجارى لميزان المدفوعات الإسرائيلى ليصل إلى ١,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ . ومن ناحية أخرى تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى تراجع الصادرات الإسرائيلية بنسبة ٣٠ ٪ عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ ، بسبب الانتفاضة الفلسطينية .

١٤- انخفض عدد السائحين إلى إسرائيل من ٢٤٠ ألف سائح فى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ (قبل الانتفاضة مباشرة) إلى ١٥٠ ألف سائح فى شهر أكتوبر من نفس العام ، ثم إلى ١٠٨

ألف سائح عام ٢٠٠١ .

١٥- أدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية إلى حدوث تراجع حاد فى نشاط قطاع التشييد والبناء فى إسرائيل ، حيث انخفضت الاستثمارات فى مجال الإسكان بنسبة ٢١ ٪ فى النصف الأول من عام ٢٠٠١ .

١٦-تعرضت الاستثمارات الأجنبية لانخفاضات حادة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية من٥ مليار دولار عام٢٠٠٠إلى ٣ مليار دولار عام٢٠٠١، فقد أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى تحويل إسرائيل من دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية إلى دولة طاردة لها.

١٧- تعتمد السياسة الاقتصادية الإسرائيلية الجديدة التى تهدف إلى حل مشكلة الركود الاقتصادى فى إسرائيل على سياسة الانفتاح وتعويم سعر الصرف ، مع سياسة مالية انكماشية من خلال زيادة نسبة الدين العام للناتج المحلى الإجمالى ، بالإضافة إلى الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية للخروج من أزمة الركود الاقتصادى التى سيطرت على أداء الاقتصاد الإسرائيلى .

١٨- تقوم سياسة إسرائيل الاقتصادية الجديدة على ثلاث ركائز أساسية تهدف إلى مواجهة المشاكل المختلفة التى يعانى منها الاقتصاد الإسرائيلى على نحو مترابط ومتزامن هى، الانكماش المالى ، تشجيع التوظف ، والتوسع النقدى .

١٩ - أكد الأداء السئ للاقتصاد الإسرائيلى عشية انتفاضة الأقصى والمتمثل فى استمرار تزايد عجز الموازنة، وتدهور الصادرات وانخفاض مستوى الطلب المحلى على السلع المعمرة وانخفاض متوسط دخل الفرد ، واستمرار تحقيقه لمعدلات نمو سالبة مع تزايد معدل البطالة.....،الخ. اكد هذا الأداء عدة نقاط منها:

- خطأ اعتقاد الحكومة الإسرائيلية بأن حل الأزمة الاقتصادية يكمن فى انتهاج المزيد من السياسات والإجراءات النقدية والمالية.

- أن المنطق والتفكير العقلاتى يفرض على متخذي القرار في إسرائيل ضرورة انتهاج نهج جديد للخروج من هذا المازق الاقتصادى.

- على الدولة الاسرائيلية التوجه الجاد والمخلص نحو السلام والتوقف عن ممارسة إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى.

- أن خارطة الطريق المزمع تطبيقها قد تكون أكثر فائدة للدولة الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية.

الملحق الاحصائى

جدول (١)

معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢

السنة	معدل النمو
١٩٩٥	٦,٨
١٩٩٦	٤,٧
١٩٩٧	٣,٣
١٩٩٨	٣
١٩٩٩	٦,٢
٢٠٠٠	٧,٤
٢٠٠١	-٠,٩
٢٠٠٢	-١,٥

المصدر : IMF, World Economic Outlook, September 2002 .

جدول (٢)

تطور مجموع المهاجرين اليهود الى اسرائيل ومساهمته فى النمو السكانى ٤٨-١٩٩٦*

السنة	تطور مجموع اليهود (مليون)	مساهمة الهجرة (٪)	مساهمة الزيادة الطبيعية (٪)
٤٨-١٩٩٦	٠,٦٤٩-٤,٦٢	٥٥,٨	٤٤,٢
٤٨-١٩٦٠	٠,٦٤٩-١,٩٠	٦٨,٩	٣١,١
٦١-١٩٧١	١,٩-٢,٦٦	٤٥	٥٥
٧٢-١٩٨٢	٢,٦٦-٣,٣٧	٢٥,١	٧٤,٩
٨٣-١٩٨٩	٣,٣٧-٣,٧٢	٣٧,٥	٦٢,٥
١٩٩٠-١٩٩٤	٣,٧٢-٤,٤٤	٦٦,٥	٣٣,٥
١٩٩٥-١٩٩٦	٤,٤٤-٤,٦٢	٤٠	٦٠

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، العدد ٤٦ ، ١٩٩٦

* **حاشية للجدول رقم (٢)** قدر مجموع سكان اسرائيل فى نهاية عام ١٩٩٩ ، بناء على بيانات مكتب الاحصاء الاسرائيلى بنحو ٥,٧٢ ، منهم ٤,٨٢ مليون يهودى ، اى نحو ٨٠,٥٪ وحوالى ٨٣٠ الف مسلم، ١٦٦ الف مسيحى ، ٩٥ الف درزى أى أن العرب يمثلون ١٩,٢٪ ، وكان نصيب الهجرة فى المساهمة بالنمو السكانى اليهودى يتراوح بين ٤٠-٤٢٪ خلال هذه الفترة . كما قدر المكتب المركزى للاحصاء الاسرائيلى عدد المهاجرين اليهود الى اسرائيل والاراضى المحتلة منذ عام ١٩٨٩ وحتى نهاية ١٩٩٩ ، بنحو ٠,٧٥ مليون مهاجر ، منهم ٠,٦٤ مليون من الاتحاد السوفيتى السابق.

جدول رقم (٣)

الميزان التجارى الاسرائيلى سنوات مختلفة ١٩٥٥-١٩٩٩*

مليـــون دولار

البيان / السنوات	١٩٥٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٩**
الصادرات	٣٥,١	٧٧٨,٧	٥٥٣٧,٥	١٢٠٧٩,٨	١٧٠٠٥,٧
الواردات	٣٠٢	١٤٦٢	٧٩٩٤,٧	١٥٣٢٥,٥	٢٣٧٠١,١
العجز	-٢٢٦,٩	-٦٨٣,٣	-٢٤٥٧,٢	-٣٢٤٥,٧	٦٦٩٥,٤
نسبة تغطية الصادرات الى الواردات	١١,٦٪	٥٣,٣٪	٩٦,٣٪	٧٨,٨٪	٧١,٨٪

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، العدد ٥٠ ، ٢٠٠٠

** استأثرت القارة الأوروبية بنحو ٦ مليار دولار من اجمالى الصادرات فى هذا العام ، وحوالى ١٤ مليار من إجمالى الواردات، فى حين بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى آسيا عام ١٩٩٤ نحو ٣,٢ مليار دولار ، والواردات منها ٢,٣ مليار ، والصادرات الى افريقيا ٣,١ مليار دولار، والواردات منها ٠,٣٢ مليار دولار ، أما الصادرات الى القارة الامريكية فقد بلغت فى العام نفسه ٥,٩ مليار دولار ، والواردات منها ٤,٧ مليار دولار ، وبلغت قيمة صادرات اسرائيل الى باقى دول العالم عام ١٩٩٤ حوالى ١,٦ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار الى اسرائيل من تلك الدول.

جدول (٤)

التغير النسبى فى اعداد السائحين الى اسرائيل

الفترة من الربع الثانى لعام ٢٠٠٠ - الربع الاول ٢٠٠٢

السنة	معدل النمو ٪
٢٠٠٠	
الربع الثانى	-٥,١
الربع الثالث	-٠,٧
الربع الرابع	-٤٠,٦
٢٠٠١	
الربع الاول	-٦,٥
الربع الثانى	-١٢,٦
الربع الثالث	-١١,٩
الربع الرابع	-١٦,٠
٢٠٠٢	
الربع الاول	-٠,٣

المصدر: Central Bureau of Statistics, Bank of Israel Computation Search Department: Main Israeli Economic Data 2002.

جدول (٥)

تطور قيمة عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات الاسرائيلى ونسبته للناتج المحلى الاجمالى

الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)

السنة	العجز الجارى	نسبة العجز الجارى الى GDP
١٩٩٥	-٥,٢	٪٥,٨
١٩٩٦	-٥,٤	٪٥,٥
١٩٩٧	-٤,٠	٪٣,٩
١٩٩٨	-١,٤	٪١,٤
١٩٩٩	-٣,٠	٪٣,٠
٢٠٠٠	-١,٤	٪١,٢
٢٠٠١	-١,٦	٪١,٥
٢٠٠٢	-1.9	٪١,٧
٢٠٠٣	-٢,٢	٪٢,١

المصدر: IMF,World Economic Outlook, April, 2002.

تم تقدير قيمة ونسبة العجز للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.

جدول (٦)

عجز الموازنة المالية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)***

السنة	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى**
١٩٩٥	٤,٤٪
١٩٩٦	٤,٢٪
١٩٩٧	٣,٤٪
١٩٩٨	٣,٣٪
١٩٩٩	٣,٤٪
٢٠٠٠	٠,٦٪
٢٠٠١	٤,١٪*
٢٠٠٢	٣٪
٢٠٠٣	٢٪
٢٠٠٤	٥,١٪
٢٠٠٥	١٪

المصدر: Minstry of Finance, State of Israel, Economic Research and State Revenue Division, Director General Office, February 2002.

* العجز فى موازنة عام ٢٠٠١ ، ٤,١٪ وقدرته نشرات اخرى بـ ٦,٤٪ وهو ما يرجع الى تأجيل فنى لوصول بعض الايرادات والمساعدات من الولايات المتحدة الامريكية.

** يتضمن العجز الخارجى باستثناء صافى الاقتراض والارباح المحققة للبنك المركزى الاسرائيلى.

*** نسب العجز للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١ هى نسب محققة من الحساب الختامى للحكومة الاسرائيلية والسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ هى تقديرات للموازنة.

جدول (٧)

المساعدات الامريكية لاسرائيل خلال الفترة ١٩٥١-١٩٩٦

السنة	صناعات اقتصادية	صناعات عسكرية	نسبة العسكرية :الاقتصادية	مجموع الساعات
١٩٥٨-٥١	٠,٤٤	-	صفر	٠,٤٤
١٩٦٧-٥٩	٠,٤٢	٠,١٣	٢٤,٦	٠,٥٥
١٩٧٤-٦٨	٠,٥٣	٣,٨	٨٧,٧	٤,٣
١٩٨٢-٧٥	٦	١١,٨	٦٦,٣	١٧,٨
١٩٨٨-٨٣	٨,٢	٩,٧	٥٤,١	١٧,٩
١٩٩١-١٩٨٩	٣,٦	٥,٤	٦٠	٩
١٩٩٦-١٩٩٢	٦	٩	٦٠	١٥
مجموع	٢٥,٢	٣٩,٨	٪٦١,٣	٦٤,٩٧

المصدر: حتى عام ١٩٨٨ ، تم الاعتماد على التقرير العربى الموحد لعام ١٩٩٠ ، وبالنسبة للفترة من عام ١٩٩٢حتى ١٩٩٦ ، اضيفت على اساس المساعدات الامريكية لاسرائيل والبالغة ٣ مليار دولار منها ١,٨ مليار مساعدات عسكرية ، ١,٢ مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية.

الهوامش

١- بدأت هذه القاعدة بورشة صغيرة فى محطة للمياه فى حى بوروخوف بالقدس ثم اخذت فى التطور حتى اصبحت مجتمعا لانتاج الاسلحة والذخائر والطائرات والصواريخ ...الخ، ،من ناحية اخرى تأتى اسرائيل على رأس قائمة الدول الصغرى المنتجة للسلاح متفوقة فى ذلك على كل من البرازيل وجنوب افريقيا والارجنتين والهند لمزيد من التفاصيل انظر: SIPRI, Yearbook , different issues.

٢- فضل النقيب ، **الاقتصاد الاسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، مارس ١٩٩٥ ، ص ص ٤١-٤٣.

٣- **المرجع السابق** ، ص ص٤٣-٤٦.

٤- **المرجع السابق** ، ص ص ٤٨-٥٠.

٥- حسين أبو النمل ، **الاقتصاد الاسرائيلى** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ص ٤٣-٥١.

٦- **المرجع السابق** ، نفس الصفحات.

٧- فضل النقيب ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٩-٥٠.

٨- حسين أبو النمل ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٣١-٢٣٣.

٩- **المجموعة الاحصائية الاسرائيلية** ، العدد ٥١، ٢٠٠١ ، ص ٧٨.

10-**IMF, World Economic Outlook**, 1996.P.18

11-Ministry of Finance Israel , **Economic Research & State Revenue Division, Director General Office** , February, 2002. PP 177-184.

١٢- المجموعة الاحصائية الاسرائيلية العدد ٥١، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨١.

13- **IMF, World Economic Outlook**, September 2002.PP312-316.

14- www.cbs-Central Bureau of Statistics, 2002.

15- Ministry of Finance, State of Israel **Op. Cit**, P.190

16- **Ibid** ; P. 193

17- **Ibid**; P.195

18- IMF, World Economic Outlook, **Op.Cit**,September.2002

19- **Statistical Abstract of Israel**, Central Bureau of Statistics, November, 2001, www.cbs,gov.

٢٠- المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، العدد ٥١، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٢.

21- Central Bureau, of Statistics,**Op. Cit P.2**

22- IMF, World Economic **Op. Cit.** September.2002, **P.322**

23- **Ibid.**

24- Ministry of Finance, **Op. Cit.** PP. 188-190.

25- **Ibid**; P. 197

26- IMF, World Economic , **Op Cit,** September.2002 , P. **198**

27- Ministry of Finance , **Op Cit**,P. 180.

28- www. Bankisrael.gov. Bank of Israel, 2002.

29- Ministry of Finance **Op. Cit.** PP.190-191

30- **Ibid;** P. 197

31- **Ibid.**

٣٢- وحيد مهدى عامر ، الاقتصاد الاسرائيلى بين التأصيل العلمى والواقع العملى ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ،كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان ، السنة الثامنة ، العدد الثالث، ١٩٩٤، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

٣٣- عبد الفتاح أبو الشكر ، " ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل " **صامد الاقتصادى** ، العدد ٨٦ ، اكتوبر / نوفمبر ١٩٩١ ، ص ص ١٤٠-١٤١

٣٤- **المرجع السابق** ، ص ص ١٣٨-١٣٩.

٣٥- المجموعة الاحصائية الاسرائيلية، العدد ٤٨ ، ١٩٩٨، **مرجع سبق ذكره**.ص ١٦

٣٦- المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ،العدد ٥٠ ، ٢٠٠٠ ، **مرجع سبق ذكره**.ص ٤٣

٣٧- المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، العدد ٥١ ، ٢٠٠١ ، **مرجع سبق ذكره** .ص ٨٩

38- IMF, World Economic, **Op. Cit,** September.2002 , P 202

٣٩- وحيد مهدى عامر ، **مرجع سبق ذكره** ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

٤٠- **المرجع السابق** ، ص ص ٢٢١-٢٢٨.

٤١- المجموعة الاحصائية الاسرائيلية، العدد ٥٠ ، ٢٠٠٠ ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤٨.

٤٢- حسين أبو النمل ، الاقتصاد الاسرائيلى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٣١-٢٣٣.

٤٣- **المرجع السابق** ، صفحات متفرقة .

٤٤- نبيل السهلى،"أداء الاقتصاد الاسرائيلى ، خلال عام ١٩٩٦" **الشرق الأوسط**، ص ١١٢.

45- IMF, World Economic Outbook, **Op. Cit** . September.2002, P. 204

46- **Ibid**; P. 217

47- **Ibid**; P. 209

٤٨- المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، العدد ٥٠، ٢٠٠٠ ، **مرجع سبق ذكره**.ص ١٥

49- Central Bureau of Statistic, Bank of Israel , Research Department, **Main Israel Economic Data.**

50- **Ibid**

٥١- **المجموعة الاحصائية الاسرائيلية** ، العدد ٥١ ، ص١٧.

52- Central Bureau of Statistics, Bank of Israel, **Op.Cit,** P.37

53- **Ibid**; P. 41

54- **Ibid**; P. 47

٥٥- **المجموعة الاحصائية الاسرائيلية**، العدد ٥١ ، ٢٠٠١ ، ص ٣٧

٥٦- **المرجع السابق** .ص ٣٩

57- IMF, world economic ,**Op. Cit.**September.2002 ,P. 211

٥٨- حسن أبو النمل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٧٥-٧٧.

٥٩- **المرجع السابق** ، نفس الصفحات.